**جامعة20اوت1955 سكيكدة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**الملتقى الوطني حول ضمان جودة التعليم العالي**

**في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي**

**سكيكدة يوم15/10/2025**

**دور الشركاء الاجتماعيين كفاعل أساسي ضمن أصحاب المصالح**

**في ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**

**اعداد**

**الأستاذ ياسين بوناب أستاذ محاضر أ جامعة سكيكدة**

**الأستاذ كعوان عبد الرزاق أستاذ محاضر ب جامعة سكيكدة**

**دور الشركاء الاجتماعيين كفاعل أساسي ضمن أصحاب المصالح في ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**

**The Role of Social Partners as Key Stakeholders**

**in Quality Assurance in Higher Education Institutions**

**الأستاذ ياسين بوناب لأستاذ كعوان عبد الرزاق أستاذ محاضر ا جامعة سكيكدة أستاذ محاضر ب جامعة سكيكدة**

**الملخص**

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز الأدوار المحورية التي يمكن أن يضطلع بها الشركاء الاجتماعيون في تعزيز وضمان جودة التعليم العالي، في ضوء التوجهات والسياسات الجديدة التي يشهدها القطاع. ويُنظر إلى الشركاء الاجتماعيين باعتبارهم فاعلين أساسيين ضمن منظومة أصحاب المصالح في التعليم العالي، بما يتيح لهم الإسهام في صياغة مستقبل الجامعة وتوجيه مساراتها. وتزداد أهمية مساهمتهم في ظل التحولات الرقمية الراهنة التي تتيح فرصًا واعدة ينبغي استثمارها، وفي المقابل تفرض تحديات معقدة تستوجب التكيّف معها أو تجاوزها. ومن ثَمّ، فإن إشراك الشركاء الاجتماعيين في عمليات التخطيط وصنع القرار والتقييم يُعَدّ مدخلًا لضمان تحقيق أهداف التعليم العالي ومواكبته للتطورات العلمية والمعرفية المتسارعة على المستوى الدولي**.**

**الكلمات المفتاحية: الشركاء الاجتماعيون، أصحاب المصالح، ضمان الجودة، التعليم العالي**

This paper aims to highlight the pivotal roles that **social partners** can play in enhancing and ensuring the quality of higher education, in light of the new orientations and policies shaping the sector. Social partners are considered key actors within the broader framework of higher education stakeholders, enabling them to contribute to shaping the future of universities and guiding their trajectories. Their role becomes even more crucial in the context of ongoing digital transformations, which offer promising opportunities to be seized, while also posing complex challenges that require adaptation or proactive responses. Therefore, involving social partners in planning, decision-making, and evaluation processes constitutes a fundamental approach to ensuring the achievement of higher education goals and aligning the system with the rapid scientific and knowledge developments taking place worldwide.

**Keywords:** **Social partners, Stakeholders, Quality assurance, Higher education**

**أولا: مقدمة**

يُعَدّ ضمان جودة التعليم العالي من بين القضايا الجوهرية التي تحظى باهتمام الجامعات الحديثة، خصوصًا في ظل التحولات العميقة التي يشهدها هذا القطاع على المستويين الوطني والدولي. فقد أفرزت هذه التحولات ضرورة تبنّي توجهات جديدة تسعى إلى تطوير أنماط التعليم وتعزيز تنافسيته، ومن أبرز هذه التوجهات:

* الرقمنة والتحول التكنولوجي من خلال التعليم المدمج وتوظيف المنصات الرقمية.
* الاعتماد الأكاديمي الدولي عبر الانفتاح على معايير الجودة العالمية مثل ISO و ESG.
* تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال إنشاء حاضنات جامعية ومراكز بحث وابتكار.
* حوكمة المؤسسات الجامعية بما يضمن الشفافية والمساءلة في تسييرها.
* البعد الدولي عبر دعم برامج التبادل الأكاديمي والشراكات مع الجامعات العالمية.

في ضوء هذه المستجدات، لم يعد ضمان الجودة خيارًا تكميليًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية تمكّن مؤسسات التعليم العالي من تحقيق أهدافها وترسيخ الثقة المجتمعية في مخرجاتها. ومن هذا المنطلق، يبرز إشراك الشركاء الاجتماعيين كجزء محوري من منظومة أصحاب المصالح (Stakeholders) باعتباره ركيزة أساسية في مسار ضمان الجودة، نظرًا لدورهم الفعّال في المساهمة في صياغة السياسات الجامعية، وتقديم التغذية الراجعة، وتقييم الأداء المؤسسي، بما يضمن مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.

* 1. **الإشكالية**  
      رغم الادراك المتزايد لأهمية الشركاء الاجتماعيين في ضمان جودة التعليم العالي، الا ان الاشكال الذي يطرح نفسه يتعلق أساسا بتفعيل الأدوار التي يمكن ان يلعبها الشركاء الاجتماعيين ، الامر الذي يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:  
     **كيف يمكن تفعيل أدوار الشركاء الاجتماعيين داخل مؤسسات التعليم العالي بما يضمن مساهمتهم الفعلية في ضمان جودة التعليم العالي لأسئلة الفرعية؟**

انطلاقا من السؤال الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية

1. ما موقع الشركاء الاجتماعيين ضمن منظومة أصحاب المصالح في التعليم العالي؟
2. ما طبيعة الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الشركاء الاجتماعيون في ضمان الجودة بالجامعات؟
3. كيف يمكن لمشاركة الشركاء الاجتماعيين أن تُسهم في مواءمة التعليم العالي مع متطلبات المجتمع وسوق العمل؟
4. ما التحديات التي تعيق تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين في سياق التحولات الرقمية والعولمة الأكاديمية؟
5. ما الآليات المقترحة لتعزيز مشاركة الشركاء الاجتماعيين في سياسات الجودة والحوكمة الجامعية؟
   1. **الفرضيات :**

**لغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:**

1. يُمثّل الشركاء الاجتماعيون أحد الفاعلين الأساسيين في منظومة ضمان الجودة باعتبارهم امتدادًا للمجتمع وسوق العمل.
2. إشراك الشركاء الاجتماعيين في صياغة السياسات الجامعية يساهم في رفع مستوى المصداقية والشفافية داخل المؤسسات.
3. مشاركة الشركاء الاجتماعيين تُعزز من مواءمة التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. ضعف قنوات الحوار والتنسيق المؤسسي يُعد من أبرز التحديات التي تحد من فعالية دور الشركاء الاجتماعيين.
5. تبنّي مقاربات تشاركية وحوكمية يساهم في تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين وضمان استدامة الجودة في التعليم العالي
   1. ا**هداف الدراسة**
6. **تحليل الإطار النظري لضمان الجودة** في مؤسسات التعليم العالي، مع التركيز على النماذج الدولية المعتمدة.
7. **تقييم واقع تطبيق ضمان الجودة في الجزائر** من خلال دراسة الهياكل الوطنية (CIAQES، وحدات ضمان الجودة بالجامعات).
8. **رصد دور الشركاء الاجتماعيين** (الأساتذة، الطلبة، النقابات، المؤسسات الاقتصادية) في دعم وتفعيل نظام الجودة الجامعية.
9. **تحديد التحديات والعوائق** التي تواجه إشراك الشركاء الاجتماعيين في تحسين جودة التعليم العالي.
10. **اقتراح آليات عملية** لتعزيز مشاركة الشركاء الاجتماعيين وتطوير منظومة الجودة بما يحقق انسجامًا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
    1. **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية هذه الدراسة من جانبين؛ فمن الناحية النظرية، فهي تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع ضمان الجودة الجامعية، وتقدم إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة بين الشراكة الاجتماعية وسياسات الجودة، فضلًا عن مقاربة مقارنة بين التجارب الدولية والواقع الجزائري. أما من الناحية العملية، فتكمن الأهمية في كونها توفر أرضية معرفية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار على مستوى وزارة التعليم العالي في صياغة سياسات أكثر فاعلية وشفافية، كما تمكّن الجامعات من تطوير آليات إشراك الشركاء الاجتماعيين في صياغة وتنفيذ برامجها، بما يسهم في تحسين مواءمة مخرجات التكوين الجامعي مع احتياجات سوق العمل وتعزيز الثقة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي.

* 1. **منهج الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال تحليل الأدبيات والنظريات المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العالي، وتوضيح دور الشركاء الاجتماعيين ضمن منظومة أصحاب المصالح.

**ثانيا: خلفية نظرية**

* 1. **مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي**

يُقصد بضمان الجودة في التعليم العالي تلك **الأنشطة والآليات المترابطة** التي تنفذها الجامعات والهيئات المختصة للتأكد من أن البرامج التعليمية والبحثية والخدمات الجامعية تتطابق مع معايير محددة من الكفاءة والفعالية والملاءمة, (Harvey, L & Green, D, 1993) .

* + 1. **ابعاد الجودة**

ضمن هذا الإطار تبرز كمفهوم متعدد الأبعاد، يتراوح بين الامتياز، والملاءمة مع الغرض، والقيمة مقابل الكلفة، والتحسين المستمر، وفي هذا السياق، يُعتبر ضمان الجودة الآلية التي تُترجم هذا المفهوم إلى ممارسات عملية تُمكّن من تقييم المدخلات (الطلبة، الأساتذة، الموارد) والعمليات (التدريس، البحث، التسيير) والمخرجات (الخريجون، البحوث، الخدمات).

2-1-3- **الأهداف الرئيسية لضمان الجودة**

* التأكد من **مطابقة البرامج** للمعايير الوطنية والدولية.
* **تعزيز ثقة المجتمع وسوق العمل** بمخرجات الجامعة.
* دعم **التحسين المستمر** للتدريس والبحث والخدمات.
* المساهمة في **الحوكمة الرشيدة** والتخطيط الاستراتيجي.

**2-1-4- المبادئ الأساسية لضمان الجودة**

وفقاً للهيئات الدولية مثل **الوكالة البريطانية لضمان الجودة** و**معايير الأوروبية**، فان ضمان الجودة يقوم على المبادئ التالية

1. **الشفافية**: نشر المعايير والنتائج بشكل واضح.
2. **المساءلة**: إخضاع الجامعات لتقييم داخلي وخارجي منتظم.
3. **التقييم المستمر**: متابعة الأداء الأكاديمي والإداري بشكل دوري.
4. **التحسين المستمر**: تبني آليات التغذية الراجعة لتطوير البرامج.
5. **المشاركة الجماعية**: إشراك الطلبة والأساتذة والإداريين وسوق العمل في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الجودة.
   1. **مفهوم أصحاب المصالح**
      1. **تحديد أصحاب المصالح في الجامعة**

تتعدد الأطراف المعنية بجودة التعليم العالي، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1. **الطلبة**: المستفيدون الرئيسيون من العملية التعليمية.
2. **الأساتذة والباحثون**: منتجو المعرفة وحماة القيم الأكاديمية.
3. **الإدارة الجامعية**: المسؤولة عن السياسات والحوكمة.
4. **الوزارة والهيئات التنظيمية**: تضع الأطر القانونية والمعايير الوطنية للاعتماد.
5. **سوق العمل**: المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي توظّف الخريجين.
6. **المجتمع المدني وأولياء الطلبة**: شركاء في دعم رسالة الجامعة.
7. **الشركاء الدوليون**: جامعات ومراكز بحثية وهيئات اعتماد عالمية
   * 1. **أدوار أصحاب المصالح في ضمان الجودة**

* **الطلبة**: تقديم التغذية الراجعة حول البرامج، المشاركة في التقييم، الانخراط في المجالس الطلابية.
* **الأساتذة**: تطوير البرامج البيداغوجية، ترسيخ البحث العلمي، إشاعة ثقافة الجودة.
* **الإدارة الجامعية**: تفعيل أنظمة الاعتماد، تتبع المؤشرات، نشر الشفافية.
* **الوزارة والهيئات الرسمية**: صياغة معايير وطنية وضمان مواءمتها مع المرجعيات الدولية.
* **سوق العمل**: المساهمة في مواءمة البرامج مع احتياجات الاقتصاد، دعم التدريب الميداني.
* **المجتمع المدني**: تعزيز علاقة الجامعة بالبيئة المحلية، تشجيع خدمة المجتمع.
* **الشركاء الدوليون**: تبادل الخبرات، اعتماد برامج مشتركة، دعم التصنيف الجامعي.
  1. **مفهوم الشركاء الاجتماعيين (Social Partners)**

يُقصد بهم الفاعلون المنظمون في المجتمع الذين يمثلون مصالح مهنية أو نقابية أو اقتصادية، مثل:

* النقابات العمالية والمهنية (نقابات الأساتذة، الموظفين، الطلبة).
* منظمات أرباب العمل والهيئات الاقتصادية.
* جمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة**.**

**2-3-1- تعريف الشركاء الاجتماعيون**

**التعريف العام:** يُقصد بالشركاء الاجتماعيين الأطراف **المُنظَّمة** التي تمثل مصالح العمال وأرباب العمل، وتشارك في الحوار الاجتماعي وصياغة السياسات المتعلقة بسوق العمل والتعليم والتنمية الاجتماعية.

* يقوم دورهم على **التفاوض، التشاور، المشاركة** في اتخاذ القرارات التي تخص فئات واسعة من المجتمع.
* يقتصر المفهوم، في الاستعمال الكلاسيكي، على **النقابات العمالية** و**منظمات أرباب العمل**، لكنه اتسع في بعض السياقات ليشمل منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بعالم العمل والتعليم

**تعريف Visser (2019):**

يؤكد أن مفهوم الشركاء الاجتماعيين مرتبط تاريخياً بنشوء الحركة النقابية ومنظمات أرباب العمل، وأن دورهم توسع ليشمل قضايا تتجاوز سوق العمل إلى التعليم والحوكمة الاجتماعية.

**تعريف منظمة العمل الدولية** (ILO, 2013):

"الشركاء الاجتماعيون يشملون منظمات العمال (النقابات) ومنظمات أصحاب العمل، ويُعتبرون أطرافاً رئيسية في الحوار الاجتماعي لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق السياسات الملائمة للعمل."

**تعريف المفوضية الاوروبية** (European Commission, 2011):

"الشركاء الاجتماعيون هم المنظمات التي تمثل العمال وأرباب العمل على المستويات الأوروبية والوطنية والقطاعية، ويشاركون في الحوار الاجتماعي وصياغة السياسات."

**تعريف اليونسكو** (2015):

"يُعتبر الشركاء الاجتماعيون فاعلين محوريين في ربط التعليم بسوق العمل من خلال الحوار المؤسساتي والمشاركة في اللجان الوطنية والقطاعية."

* + 1. **الأبعاد مفهوم الشركاء الاجتماعيون**

يقوم مفهوم الشركاء الاجتماعيون على ثلاثة ابعاد أساسية هي:

1. **البعد التمثيلي**: نقل مطالب العمال أو أرباب العمل إلى صناع القرار.
2. **البعد التفاوضي**: المشاركة في المفاوضة الجماعية (Collective Bargaining) مع الحكومات أو المؤسسات.
3. **البعد التشاركي**: المساهمة في صياغة السياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

**شكل : يوضح ابعاد مفهوم الشركاء الاجتماعيون**

المصدر: اعداد الباحثين

* + 1. **دور الشركاء الاجتماعيون في قطاع التعليم العالي**

يلعب الشركاء الاجتماعيون دور بالغ الأهمية في قطاع التعليم العالي حيث يشاركون في:

* + ربط التكوين الجامعي بمتطلبات سوق العمل.
  + دعم إصلاحات المناهج وفقاً للاحتياجات الاقتصادية.
  + المساهمة في الحوار حول ظروف عمل الأساتذة والباحثين.
  + تعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع (University–Society Link).
    1. **الفرق بين الشركاء الاجتماعيون وأصحاب المصالح**

| **أصحاب المصالح (Stakeholders)** | **الشركاء الاجتماعيون (Social Partners)** | **البُعد** |
| --- | --- | --- |
| جميع الأفراد أو المؤسسات التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أنشطة الجامعة ومخرجاتها. | منظمات مُمثِّلة (نقابات، أرباب عمل، جمعيات مهنية) تشارك في الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي. | التعريف |
| واسع جدًا: طلبة، أساتذة، باحثون، إداريون، وزارة، سوق العمل، المجتمع المدني، شركاء دوليون. | أضيق: يقتصر غالبًا على النقابات العمالية/المهنية ومنظمات أرباب العمل، وأحيانًا جمعيات ذات صلة بالتعليم والعمل. | النطاق |
| قد يكونون أفرادًا أو جماعات (مثل: الطالب، االاساتذة). | كيانات جماعية منظّمة ذات صفة قانونية وتمثيلية. | الطبيعة |
| تقديم التغذية الراجعة، المشاركة في التقييم، التأثير على القرارات الأكاديمية والإدارية. | التفاوض مع السلطات، الدفاع عن الحقوق الجماعية، صياغة الاتفاقيات والسياسات. | الدور |
| قائمة على الانتماء أو العلاقة المباشرة بالجامعة أو سوق العمل. | قائمة على التمثيل الرسمي والاعتراف القانوني كمنظمات نقابية أو مهنية. | الشرعية |
| عبر اللجان الجامعية، الاستبيانات، تقييم البرامج، الشراكات مع الجامعة. | عبر الحوار الاجتماعي، المجالس المشتركة، الاتفاقيات القطاعية، الدفاع عن ظروف العمل الأكاديمي ومواءمة التكوين مع سوق العمل. | المشاركة في ضمان الجودة |
| الإطار الأوسع الذي يضم كل الفاعلين. | جزء نوعي من أصحاب المصالح يتميز بالتمثيل المؤسسي والقوة التفاوضية. | العلاقة بينهما |

لتوضيح اهم ما يميز مفهوم الشركاء الاجتماعيون عن مفهوم أصحاب المصالح يمكن الاعتماد على الجدول التالي

**جدول : يوضح العلاقة والفروق بين أصحاب المصالح والشركاء الاجتماعيين**

**المصدر: بالاعتماد على ماجاء بالمفاهيم النظرية**

انطلاق من المقارنة الواردة في الجدول يمكننا ان نستنتج :

* + - ان أصحاب المصالح (Stakeholders): مفهوم أوسع يشمل جميع من لهم مصلحة أو تأثير على التعليم العالي (طلبة، أساتذة، إداريين، وزارة، سوق العمل، مجتمع مدني، شركاء دوليين).
    - ان **الشركاء الاجتماعيون (Social Partners):** جزء من أصحاب المصالح، لكن يتميزون بكونهم **مُنظمين في نقابات أو جمعيات مهنية أو منظمات أرباب عمل**، وبالتالي لهم **شرعية تفاوضية وتمثيلية**.
    - ان الشركاء الاجتماعيون هم جزء نوعي من أصحاب المصالح، يختلفون عن غيرهم بكونهم فاعلين مؤسساتيين منظمين، لهم شرعية التفاوض باسم فئات اجتماعية (عمال، أساتذة، أرباب عمل)، ما يجعلهم ركيزة أساسية في الحوار الاجتماعي وضمان جودة التعليم العالي.

**وبالتالي فان كل شريك اجتماعي هو صاحب مصلحة، لكن ليس كل صاحب مصلحة شريكًا اجتماعيًا.**

**ثالثا: دور الشركاء الاجتماعيون ضمن قطاع التعليم العالي الجزائري**

بعد استعراض الإطار النظري لمفهوم ضمان الجودة وأدوار الشركاء الاجتماعيين ضمن منظومة أصحاب المصالح في التعليم العالي، يصبح من الضروري إسقاط هذه الرؤى على الواقع الجزائري. فالجامعة الجزائرية، باعتبارها مؤسسة استراتيجية في إنتاج المعرفة وبناء القدرات البشرية، لا يمكنها أن تنجح في مسار الجودة دون إشراك فعّال لمختلف الشركاء الاجتماعيين الذين يشكّلون جسور الربط بين الجامعة والمجتمع.  
3-1- **أنواع الشركاء الاجتماعيون في السياق الجزائري**

يتنوع هؤلاء الشركاء في السياق الجزائري ليشملوا:

* النقابات الجامعية : والتي تمثل صوت الأساتذة و موظفي الدعم وتدافع عن مصالحهم المهنية.
* منظمات الطلبة: التي تؤدي دورًا في تمثيل الطلبة والمساهمة في النقاشات المرتبطة بالحياة الجامعية.
* منظمات أرباب العمل :والتي تعكس احتياجات سوق العمل وتساهم في بناء الجسور بين الجامعة والاقتصاد الوطني.
* المجتمع المدني: الذي يمكن أن يشارك في دعم مبادرات الجودة والابتكار.

هذا التنوع في الشركاء يعكس تعددية المصالح داخل المنظومة الجامعية الجزائرية، ويبرز الحاجة إلى مقاربة تشاركية تضمن انسجام أدوارهم في خدمة هدف مشترك، هو ضمان جودة التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة.

**3-2- . الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لعلاقة الشركاء الاجتماعيون**

* + - ينص **القانون التوجيهي للتعليم العالي في الجزائر (القانون 99-05)** على ضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.
    - أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برامج لتعزيز **حوكمة الجامعات** (2020–2025)، مع التركيز على الرقمنة والجودة.
    - تم اعتماد هيئات وطنية مثل **الهيئة الوطنية لتقييم وضمان الجودة والاعتماد (CIAQES)** التي تسعى إلى إدماج مختلف الفاعلين في عملية ضمان الجودة.

**3-3- دور الشركاء الاجتماعيين ضمن منظومة أصحاب المصالح في الجزائر**

دورهم لا يزال متفاوتًا، حيث يتركز في الدفاع عن الحقوق والمطالب أكثر من المشاركة الفعلية في صياغة سياسات الجودة.

**3-4- الأدوار الممكنة للشركاء الاجتماعيين في الجزائر**

* + - المساهمة في تطوير المناهج لتلائم متطلبات سوق العمل المحلي والدولي.
    - دعم برامج التدريب والتربصات الميدانية لطلبة الجامعات بالتنسيق مع القطاع الاقتصادي.
    - المساهمة في حوكمة الجامعات من خلال المجالس العلمية والبيداغوجية.
    - تعزيز ثقافة الجودة عبر الحوار بين الأساتذة، الطلبة، والإدارة.

**3-5- التحديات التي تواجه الشركاء الاجتماعيون في السياق الجزائري**

* ضعف التنسيق المؤسسي بين الجامعة والشركاء الاجتماعيين (كل طرف يعمل بشكل منفصل).
* محدودية قنوات الحوار الاجتماعي داخل الجامعات.
* تركيز النقابات في الغالب على الجانب المهني (الرواتب، الظروف الاجتماعية) أكثر من قضايا الجودة الأكاديمية.
* الفجوة بين الجامعة وسوق العمل: استمرار البطالة بين خريجي الجامعات دليل على ضعف المواءمة.
* تحديات الرقمنة: رغم الجهود (منصة "بروغريس"، التعليم عن بعد)، إلا أن البنية التحتية غير متكافئة بين الجامعات.

**3-6- متطلبات تفعيل دور الشركاء الاجتماعيون**

* إدماج النقابات ومنظمات أرباب العمل في مجالس ضمان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية.
* إنشاء شراكات استراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية (حاضنات أعمال، مراكز بحث مشتركة).
* وضع منصات رقمية تسمح للشركاء الاجتماعيين بتقديم تقييمات دورية للبرامج الجامعية.
* إعادة توجيه العمل النقابي نحو ثقافة الجودة وليس فقط المطالب المهنية.
* دعم قدرات الشركاء الاجتماعيين في مجال التحول الرقمي لضمان مشاركتهم الفعالة.

**رابعًا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات**

**1. بخصوص الفرضية الأولى**

**يمثّل الشركاء الاجتماعيون أحد الفاعلين الأساسيين في منظومة ضمان الجودة باعتبارهم امتدادًا للمجتمع وسوق العمل.**  
أظهرت الدراسة أنّ الشركاء الاجتماعيين في الجزائر موجودون ضمن الإطار المؤسساتي والقانوني (النقابات، منظمات الطلبة، أرباب العمل، المجتمع المدني). غير أن أدوارهم العملية في ضمان الجودة ما زالت محدودة، وغالبًا ما تنحصر في الدفاع عن المطالب. وبالتالي فإن الفرضية صحيحة من حيث **الموقع المبدئي** للشركاء الاجتماعيين، لكنها تحتاج إلى تفعيل أكبر.

**2. بخصوص الفرضية الثانية**

**إشراك الشركاء الاجتماعيين في صياغة السياسات الجامعية يساهم في رفع مستوى المصداقية والشفافية داخل المؤسسات.**  
أوضحت النتائج أنّ مشاركة الشركاء الاجتماعيين في المجالس العلمية والبيداغوجية تمثل مدخلًا لتعزيز الشفافية. لكن في الواقع الجزائري، ضعف قنوات الحوار والتنسيق يجعل هذا الأثر محدودًا. وهذا يعني أن الفرضية **صحيحة نظريًا**، لكنها تواجه **عوائق تطبيقية**.

**3. بخصوص الفرضية الثالثة**

**مشاركة الشركاء الاجتماعيين تُعزز من مواءمة التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**  
أكدت النتائج أن مساهمة أرباب العمل في تطوير المناهج ودعم التربصات تمثل فرصة لربط الجامعة بسوق العمل. لكن استمرار بطالة الخريجين يُظهر فجوة قائمة. وهذا يعني أن الفرضية **تجد سندًا عمليًا جزئيًا**، إذ أن الشركاء الاجتماعيين قادرون على تعزيز المواءمة، لكن ضعف التنسيق المؤسسي يحدّ من فعاليتهم.

**4. بخصوص الفرضية الرابعة**

**ضعف قنوات الحوار والتنسيق المؤسسي يُعد من أبرز التحديات التي تحد من فعالية دور الشركاء الاجتماعيين.**  
هذه الفرضية أكدت صحتها النتائج بوضوح، إذ تم رصد محدودية الحوار المؤسسي، التركيز على المطالب الاجتماعية، وضعف إشراك الشركاء الاجتماعيين في السياسات الجامعية العليا.

**5. بخصوص الفرضية الخامسة**

**تبنّي مقاربات تشاركية وحكومية يساهم في تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين وضمان استدامة الجودة في التعليم العالي** النتائج أظهرت أن المقاربات التشاركية (مثل إدماج النقابات في هياكل الجودة، إنشاء منصات رقمية للتقييم، وشراكات جامعية–اقتصادية) تشكل حلولًا عملية لتجاوز التحديات. وعليه فإن الفرضية صحيحة، وتفتح آفاقًا عملية لتعزيز الجودة.

**الخلاصة بالنسبة للجزائر**

في الجزائر، لا يزال دور الشركاء الاجتماعيين في ضمان الجودة محدودًا ويحتاج إلى تفعيل مؤسساتي أقوى، خاصة من خلال إشراكهم في صنع القرار الجامعي، وتوسيع قنوات الحوار الاجتماعي، وتبني مقاربة تشاركية تركز على الجودة والابتكار. فالرهان الحقيقي اليوم هو الانتقال من **جامعة مُنتجة للشهادات** إلى **جامعة منتجة للمعرفة والتنمية**، وهو ما لا يتحقق إلا بانخراط كل أصحاب المصالح، وعلى رأسهم الشركاء الاجتماعيون.

**خاتمة**

إنّ ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر يمثل اليوم أحد التحديات الإستراتيجية الكبرى التي تواجه الجامعة الجزائرية في ظل التحولات العالمية المتسارعة. وقد أبرزت هذه الدراسة أنّ تحقيق جودة مستدامة لا يمكن أن يتم بمعزل عن إشراك كل الفاعلين المعنيين، وعلى رأسهم **الشركاء الاجتماعيون**، الذين يمثلون صلة الوصل بين الجامعة والمجتمع وسوق العمل.

لقد أظهرت النتائج أن الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري يُقرّ بدور الشركاء الاجتماعيين، غير أن مساهمتهم العملية لا تزال محدودة بسبب ضعف التنسيق، وانحصار أدوارهم في الجوانب النقابية والاجتماعية. ورغم ذلك، تظل إمكانيات تطوير هذا الدور قائمة من خلال تفعيل آليات الحوكمة التشاركية والرقمنة، وتعزيز ثقافة الجودة داخل الجامعات.

إنّ تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين في ضمان الجودة يُعدّ خيارًا استراتيجيًا يساهم في تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية، ويعزز ثقة المجتمع في الجامعة الجزائرية باعتبارها مؤسسة علمية وتنموية في آن واحد.

**التوصيات**

1. **إدماج الشركاء الاجتماعيين في هياكل ضمان الجودة** على مستوى المؤسسات الجامعية، كمجالس التقييم والمراجعة الدورية للمناهج.
2. **تعزيز الحوار الاجتماعي المؤسسي** بين الجامعة ومختلف الفاعلين (النقابات، أرباب العمل، الطلبة، المجتمع المدني)، عبر إنشاء فضاءات تشاركية دائمة.
3. **تطوير إطار تشريعي وتنظيمي واضح** يحدد أدوار ومسؤوليات الشركاء الاجتماعيين في منظومة ضمان الجودة، وفق معايير وطنية ودولية.
4. **اعتماد مقاربة تشاركية في صياغة السياسات التعليمية** بحيث تُبنى القرارات على استشارات دورية مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.
5. **تحفيز الجامعات على إنشاء مراكز رصد وتقييم نوعي** بالشراكة مع النقابات وممثلي سوق العمل، لقياس مدى مواءمة التكوين مع احتياجات التنمية.
6. **الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة** (مثل تجربة الدول الإسكندنافية والاتحاد الأوروبي) في دمج الشركاء الاجتماعيين ضمن هياكل ضمان الجودة.
7. **نشر ثقافة الجودة والمسؤولية الجماعية** عبر برامج تكوين مستمر للأساتذة، الطلبة، والإداريين حول مبادئ الجودة والحوكمة الرشيدة.

**آفاق البحث**

تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية تتناول:

* تحليل مقارن بين تجربة الجزائر ودول عربية أو إفريقية في إشراك الشركاء الاجتماعيين.
* دراسة تأثير التحول الرقمي على تفعيل مشاركة الشركاء الاجتماعيين في منظومة الجودة.
* تقييم أثر مشاركة أرباب العمل على تحسين قابلية تشغيل خريجي الجامعات الجزائرية.

**قائمة المراجع**

**أولاً: المراجع العربية**

1. الحبيب، محمد. (2018). *حوكمة الجامعات وضمان الجودة في التعليم العالي العربي: الواقع والآفاق*. مجلة دراسات تربوية ونفسية، 61(2)، 45-70.
2. بوزيان، عبد القادر. (2020). *إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر: بين الجودة والتحديات التنظيمية*. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 3، 15(4)، 112–129.
3. بن عمار، فتيحة. (2021). *الشركاء الاجتماعيون ودورهم في تحسين الأداء الجامعي*. مجلة التنمية والموارد البشرية، 9(3)، 55–74.
4. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (2020). *البرنامج الوطني لتطوير حوكمة الجامعات 2020–2025*. الجزائر: المديرية العامة للتعليم العالي.
5. الهيئة الوطنية لتقييم وضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي (CIAQES). (2022). *التقرير السنوي حول تقييم الجودة في مؤسسات التعليم العالي*. الجزائر.
6. خضيري، أحمد. (2019). *الجامعة والمجتمع: مقاربة في علاقة التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية*. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 7(2)، 91–110.
7. القانون 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999، *المتعلق بالتعليم العالي في الجزائر*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**ثانيًا: المراجع الأجنبية**

1. Harvey, L., & Williams, J. (2010). *Fifteen years of quality in higher education (Part Two)*. Quality in Higher Education, 16(2), 81–113.
2. Stensaker, B., & Harvey, L. (2013). *Accountability in higher education: Global perspectives on trust and power*. Routledge.
3. Brennan, J., & Shah, T. (2000). *Managing quality in higher education: An international perspective on institutional assessment and change*. OECD Publishing.
4. Srikanthan, G., & Dalrymple, J. (2007). *A conceptual overview of a holistic model for quality in higher education*. International Journal of Educational Management, 21(3), 173–193.
5. UNESCO. (2021). *Quality assurance and accreditation in higher education: Global trends and best practices*. Paris: UNESCO Publishing.
6. European Association for Quality Assurance in Higher Education (ENQA). (2015). *Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area (ESG)*. Brussels: ENQA.
7. OECD. (2019). *Benchmarking higher education system performance*. Paris: OECD Publishing.